



كلمة الدكتور/ عمرو طلعت
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
في مؤتمر غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات عن حماية البيانات الشخصية
التي القاها نيابة عنه الدكتور/ محمد حجازي رئيس لجنة التشريعات والقوانين بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا
المعلومات
الاثنين 2 يوليو 2018

السيدات والسادة.. الحضور الكريم

يسعدني أن ألتقي بكم اليوم لنتشارك سوياً مناقشة أحد الموضوعات شديدة الأهمية وهي الخاصة بحماية البيانات الشخصية من خلال هذا المؤتمر الذي تنظمه غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، وأود أن أتوجه لهم بالشكر على تنظيمهم هذا الحدث الهام الذي يعكس أهمية طرح حوارات مجتمعية بالقضايا الهامة الخاصة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ومن هنا أسمحوا لي في هذا اللقاء الذي يعد أول لقاء مجتمعي لشركاء القطاع بعد تكليفي وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن استعرض الرؤية التي قمت بصياغتها بناءً على متطلبات المرحلة الحالية من أجل تطوير القطاع، وتعزيز دوره لتنفيذ استراتيجية الدولة في تحقيق التحول إلى المجتمع الرقمي، وبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة.

وترتكز الرؤية على محورين رئيسيين هما: أولاً: - تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تنفيذ مشروعات كبرى لتطوير البنية التحتية للاتصالات، وتطوير الخدمات البريدية المقدمة للمواطنين، وتوظيف الخبرات والقدرات على الشكل الأمثل داخل الوزارة وأدركها التنفيذية، وتوطين التكنولوجيا وتعزيز استخدام الحلول المبتكرة في دمج ذوي الإعاقة، وتمكين المجتمعات المهمشة والحدودية.

هذا بالإضافة إلى المساهمة في برنامج الحكومة لتنمية الاقتصاد القومي عن طريق خلق بيئة جاذبة للاستثمارات العالمية، وتعميق التصنيع المحلي، وإقامة صناعة قوية لتكنولوجيا المعلومات، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعظيم الاستفادة من العقول الشابة، وتشجيع الابداع التكنولوجي، وزيادة الأعمال، والانطلاق إلى الأسواق الخارجية بما يساهم في تعزيز دور مصر الريادي، وزيادة معدلات نمو القطاع التي ستعكس بدورها على زيادة نسبة مشاركته في الناتج القومي، وخلق المزيد من فرص العمل، فضلاً عن زيادة الصادرات الرقمية.

كما يستهدف المحور الثاني من الرؤية: تمكين القطاعات الحيوية بالدولة من تحقيق التحول إلى المجتمع الرقمي، وتعزيز الجهود المبذولة للوصول إلى الشمول المالي، فضلاً عن المشاركة في مشروعات المدن الذكية من خلال إتاحة التطبيقات اللازمة لإدارة وإنشاء هذه المدن؛ وذلك بتنفيذ العديد من المشروعات التي تستهدف تطوير الأداء والنمو، وترشيد استخدام الموارد، ورفع مستوى كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، ومكافحة الفساد المالي والإداري، وتحقيق التنمية المستدامة المتوازنة والعدالة الاجتماعية.

ونحن إذ نلتقي اليوم من أجل تسليط الضوء ودراسة كافة الجوانب القانونية والفنية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية وانعكاساتها على شركات القطاع؛ أريد أن أؤكد على أهمية وضع ضوابط لحماية سرية البيانات الخاصة سواء للأفراد أو للشركات على الصعيدين المحلي والدولي لكونها من المتطلبات الضرورية لتنظيم المعاملات الإلكترونية، وجذب وحماية الاستثمارات العالمية وبالأخص المتعلقة بصناعة التعهيد، ومستقبل صناعة مراكز البيانات العملاقة، فضلاً عن أهميتها في تمكين المجتمع الرقمي الذي يعد هدفاً استراتيجياً للدولة، وتتولى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مهام تنفيذه بالتعاون مع قطاعات الدولة المختلفة.

ولعل موضوع حماية البيانات الشخصية أحد أهم الموضوعات القانونية المطروحة على الساحة الدولية في الفترة الأخيرة نظراً للتطورات التكنولوجية المذهلة في مجالات الحوسبة السحابية، والبلوك تشين، وانترنت الأشياء، كما أنه ينعكس بشكل كبير على خصوصية الأفراد وحررياتهم الشخصية مما جعل الاتحاد الأوروبي يقوم على تعديل تشريعاته بناءً على اللائحة الأوروبية الخاصة بحماية البيانات الشخصية (GDPR) والتي دخلت حيز التنفيذ في مايو الماضي لضمان حماية البيانات الشخصية للمواطنين الأوروبيين في كافة أنحاء العالم، وأيضاً للأفراد غير الأوروبيين المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي مما ينعكس بشكل كبير على كافة قطاعات الأعمال التي تعتمد في تعاملاتها على البيانات الشخصية، ومنها شركات الطيران، والفنادق، وشركات السياحة، والبنوك، وشركات التأمين، وفي مقدمتهم شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولقد كانت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على إدراك ووعي بالتطورات العالمية على صعيد الأطر التنظيمية لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولهذا قامت الوزارة بإعداد مسودة مشروع قانون حماية البيانات الشخصية الذي تم إرساله لمجلس الوزراء، ووزارة العدل لمراجعته وإقراره قبل إرساله إلى مجلس النواب لمناقشته من أجل ضمان مستوى مناسب من الحماية القانونية، والتقنية للبيانات الشخصية المعالجة إلكترونياً، ووضع آليات كفيلة بالتصدي للأخطار الناجمة عن استخدام البيانات الشخصية للمواطنين، ومكافحة انتهاك خصوصيتهم الإلكترونية، وتطبيق إطار معياري يتواءم مع التشريعات الدولية لحماية البيانات الشخصية للأفراد وحررياتهم واحترام خصوصيتهم، خاصة وأن الدستور المصري قد كفل حق المواطنين في الخصوصية.

كما أثمرت جهود الوزارة من أجل تحسين مناخ الأعمال في قطاع تكنولوجيا المعلومات على الصعيدين التشريعي والتنظيمي عن الانتهاء من مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وإقراره من مجلس النواب وفي انتظار تصديق السيد رئيس الجمهورية عليه للإقرار وبدء العمل به، ليغطي فراغاً تشريعياً قائماً منذ سنوات عديدة. وقد ارتكزت فلسفة القانون على تحديد التزامات مقدمي خدمات تقنية المعلومات بما يضمن رفع مستويات أمن المعلومات في مصر، ودعم جهود إنفاذ القانون.

وتعمل الوزارة حالياً على استكمال منظومة التشريعات، والقواعد التنظيمية في القطاع من خلال إعداد قانون للمعاملات الإلكترونية، ووضع بعض السياسات التنظيمية الأخرى لتشجيع التجارة الإلكترونية، وتنمية قدرات الشركات والقطاع.

وانطلاقاً من إيماننا بضرورة زيادة الوعي والتثقيف لدى الشركات والأفراد حول الأطر التنظيمية والتشريعية المقرر إصدارها؛ فإنني أدعو إلى حوار مجتمعي بالتنسيق بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، ولجنة التشريعات والقوانين بالوزارة، ومنظمات المجتمع المدني العاملة بالقطاع لبدء حملة توعوية وتثقيفية بهدف تعريف العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات بالجوانب القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، وعقد عدد من ورش العمل والدورات التدريبية الخاصة بتوفيق أوضاع الشركات خاصةً فيما يتعلق بمكافحة القرصنة وحماية البرمجيات، ومكافحة الجرائم الإلكترونية، وخلق كوادر بشرية قادرة على الامتثال لهذه القوانين والتشريعات بما يساهم في خلق فرص عمل عالية المستوى، وتعزيز نمو قطاع الأعمال، وحماية الإبداع والابتكار في مختلف المجالات، ورفع مستويات الأمن المعلوماتي، وحماية البيانات الشخصية، وبدء برنامج تدريبي متخصص لإعداد مسئولو حماية البيانات الشخصية في الشركات والمؤسسات المختلفة.

وإنني على ثقة بأن تشهد هذه الفعاليات مشاركة إيجابية واسعة من شركاء القطاع، وأن تكون دافعاً قوياً لمزيد من العمل المشترك، وتضافر الجهود من أجل تحقيق المصلحة المشتركة، وتطوير القطاع وتنمية موارده حتى يساهم بقوة في تحقيق التنمية المستدامة لمصرنا الحبيبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته